المؤتمر ومحطات التحول الديمقراطي

تمثل المؤتمرات العامة للمؤتمر الشعبي العام محطة مهمة في تطور وحيوية التنظيم، تؤكد استيعابه للمتغيرات الداخلية والخارجية وتفاعله معها كقائد لآمال وتطلعات جماهير الشعب. والمتابع لمسيرة المؤتمر يلاحظ أنه يتجدد ويتطور ويتجاوز السلبيات ويطور من الايجابيات ويجدد نفسه بصورة مستمرة ليواكب المتغيرات من حوله. واستطاع الزعيم المؤسس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- أن يجعل من المؤتمرات العامة محطات لتجديد وتطوير أداء المؤتمر وأولوياته، مجنباً إياه الجمود والتقوقع والشمولية.

لهذا سادت الممارسة الديمقراطية في حياته الداخلية والنقد والنقد الذاتي، والشفافية.. وكانت المؤتمرات العامة محطة مهمة جنبت المؤتمر السقوط في قبضة النزعات الديكتاتورية التي قضت على معظم الأحزاب التي خاضت نضالات وطنية مشهودة إبان حركة التحرر الوطني.

وتزامناً مع احتفال شعبنا بالعيد الـ35 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام تنشر «الميثاق» مسار تطور المؤتمر والتغيرات الكبيرة سواءً في هيكليتها أو داخل قيادته أو على مستوى اللجنة الدائمة وبقية المكونات والتي تؤكد أن هذه التجربة الديمقراطية كان لها الفضل في تماسك الوحدة الداخلية للمؤتمر عبر مختلف المراحل النضالية، وكان لها الأثر الكبير في مواجهة المؤامرات الداخلية والخارجية التي استهدفت المؤتمر وقيادته.. وإلى أبرز هذه المحطات:

المؤتمر العام الأول (1982م)

عقد المؤتمر الاول للمؤتمر الشعبي العام في العاصمة صنعاء، خلال الفترة 24-29 أغسطس 1982م تحت شعار «من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهداف الثورة»، بحضور 1000 عضو، بينهم 6 نساء لم تقتصر مهمة المشاركين على إقرار «الميثاق الوطني»، بل صار أمامهم مهمة تحديد أسلوب العمل الذي سيتم من خلاله نقل الميثاق من إطاره النظري إلى الفضاء العام في المجتمع، وتحدد هذا الأسلوب باتفاق المشاركين في المؤتمر على استمرارية «المؤتمر الشعبي العام» كتنظيم سياسي تجسد من خلاله مبادئ الميثاق في السلطة والحياة العامة.

ومن هنا شكل المشاركون في المؤتمر العام عدة لجان لوضع مشاريع برامج ولوائح وأنظمة كخطوة اولى لمؤسسة المؤتمر الشعبي العام وتحويله إلى «تنظيم سياسي»، فاقترحت اللجنة الخاصة بالعمل السياسي استمرارية «المؤتمر الشعبي العام» بعد المرحلة التي تعقب المؤتمر العام الأول ليصبح وسيلة للعمل السياسي وأداة لتطبيق «الميثاق الوطني»، وأن يعاد تكوينه مرة كل أربع سنوات، وأن يعقد بجميع أعضائه اجتماعاً مرة كل سنتين يسمى «المؤتمر العام السنوي» وأن تنبثق عن المؤتمر العام لجنة دائمة برئاسة رئيس الجمهورية وتتكون من 75 عضواً (70% بالانتخاب و30% بالتعيين) وأن يشكل ممثلو المحافظات في المؤتمر الشعبي مؤتمرات فرعية في محافظاتهم..

بعد إقرار هذا المقترح من قبل المؤتمر العام كلفت اللجنة بوضع مشروع «النظام الأساسي» للمؤتمر الشعبي العام الذي تكون من24 مادة نص في الباب الأول منه على أن «المؤتمر الشعبي العام» هو أسلوب للعمل السياسي يضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته الوطنية ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني، ويهدف إلى تعميق الوعي بالميثاق وممارسة العمل السياسي.

بينما حدد الباب الثاني من «النظام الأساسي» هيكل وتكوينات المؤتمر الشعبي العام وهي:

- المؤتمر العام (يتكون من الأعضاء المنتخبين والمعينين) اللجنة الدائمة (75 عضواً).
- أمين عام المؤتمر (رئيس الجمهورية).
- اللجان المتخصصة.
- المؤتمرات الفرعية (على مستوى المحافظة).

اقر المؤتمر العام الأول الصيغة النهائية للميثاق الوطني، واستمرارية المؤتمر الشعبي العام والموافقة على برنامجه السياسي ونظامه الأساسي، وانتخاب لجنة دائمة من 75 عضواً (50 انتخاب بينهم امرأة واحدة، و25 معينين بقرار رئيس الجمهورية رقم 62 لسنة 1982م).

وتكون الهيكل التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام من:

- اللجنة الدائمة، (تمثل قيادة المؤتمر ويترأسها أمين عام هو رئيس الجمهورية).
- أمانة سر اللجنة الدائمة، (جهاز فني واداري ومالي).
- اللجان المتخصصة.. (شكلت اللجنة الدائمة من بين أعضائها أربع لجان هي اللجنة السياسية- لجنة الثقافة والتوجيه- لجنة الإدارة والخدمات العامة- اللجنة الاقتصادية).

وخلال الفترة 2 سبتمبر 1982- 18 أغسطس 1984م عقدت اللجنة الدائمة سبع دورات اعتيادية ودورة استثنائية قامت خلالها بمجموعة من المهام منها:

تشكيل أمانة سر اللجنة الدائمة، وإقرار اللائحة الداخلية للمؤتمر وتكويناته وتشكيل اللجان المتخصصة وتكليف اللجان بوضع تصورات لأعمالها ومهامها وفقاً للائحة الداخلية.

(الدورة الاستثنائية 10 أكتوبر 1982م). كرست لمناقشة برنامج العمل السياسي المقدم من اللجان المتخصصة (الدورة الاعتيادية الثانية 28 ديسمبر 1982م).

الدورة الثانية للمؤتمر العـام الأول(1984) - (المؤتمر العام الثاني)

عقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الاول في 4 أغسطس 1984م بحضور 842 عضواً من إجمالي الأعضاء (31 تغيبوا بأعذار- 123 غائبون بدون عذر- 11 متوفين).

وتم إقرارفي هذه الدورة توسيع المؤتمر الشعبي العام ليشمل المديريات والعزل بحيث يتم انتخاب وتعيين عضو واحد عن كل 500 مواطن (70% ينتخبون من المواطنين و30% يعينون بقرار من رئيس الجمهورية أمين عام المؤتمر). كما تم إقرار لائحة داخلية للمؤتمر الشعبي العام حددت شروط العضوية وأصبحت تكوينات المؤتمر بموجب هذه اللائحة على النحو التالي:

- المؤتمر الشعبي العام.
- اللجنة العامة، (تتكون من الأمين العام- نائب الرئيس- رئيس الوزراء- أمين سر اللجنة الدائمة ومساعديه- رؤساء اللجان المتخصصة).
- أمانة سر اللجنة الدائمة .(جهاز فني وإداري ومالي).
- اللجان المتخصصة، (السياسية- الثقافة والإعلام- الاقتصادية- الإدارة والخدمات العامة).
- المؤتمرات الفرعية، (يتكون المؤتمر الفرعي في كل محافظة من أعضاء المؤتمر المقيمين في محافظاتهم).

أما اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته» المقرة في الدورة الاعتيادية الثانية أو المؤتمر العام الثاني (أغسطس 1984م) تتكون من 109 مواد في تسعة أبواب (عضوية المؤتمر الشعبي العام، المؤتمر الشعبي العام وتكويناته، اللجنة الدائمة، المؤتمرات الفرعية في المحافظات، نظام العمل في جلسات المؤتمر الشعبي، اللجنة الدائمة وتكويناتها، الانتخابات لعضوية المؤتمر الشعبي العام، المخالفات والجزاءات والطعون، انتهاء العضوية وشغل العضوية الشاغرة، أحكام عامة).

- وفي هذه اللائحة يعرف المؤتمر الشعبي بأنه « أسلوب العمل السياسي، ويضم ممثلين عن الشعب بمختلف فئاته ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني، ويتكون من 1000 عضو (70% منتخبون و30% معينون).

المؤتمر العام الثالث (1986م)

عقد المؤتمر الشعبي العام مؤتمره العام الثالث بمدينة تعز خلال الفترة 25-30 أغسطس 1986م تحت شعار «المشاركة الشعبية على طريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية». وكان عدد أعضاء المؤتمر العام الثالث 1007 أعضاء بينهم 4 نساء إضافة إلى 190 مدير ناحية شاركوا في المؤتمر العام بصفة مراقب.

بناءً على ترشيح الأمين العام تم انتخاب مقرر عام للمؤتمر ومساعدين

اثنين. وتم تشكيل تسع لجان لمناقشة التقارير المقدمة للمؤتمر العام «لجنة الشئون التكوينية والعلاقات الخارجية، لجنة الخطة والشئون الاقتصادية، لجنة الزراعة، والثروة الحيوانية والسمكية، لجنة الطاقة والثروات المعدنية، لجنة الوحدة اليمنية والشئون السياسية والمغتربين، لجنة التربية والتعليم والإعلام، لجنة الخدمات العامة، لجنة التنمية الإدارية والإصلاح الإداري، لجنة الدفاع والأمن».

واكتمل التكوين واخذ وضعه باكتمال انتخاب لجأن المؤتمرات الفرعية في الوحدات الإدارية.. وبقيام المؤتمر العام الثالث تكتمل البني التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام، وذكر في التقرير أنه في المجال الفكري كان من مهام المؤتمر الشعبي التركيز على توحيد منهجية التفكير لدى أعضاء المؤتمر من خلال تعميق وترسيخ مضامين الميثاق ومفاهيمه في صفوف المواطنين.

المؤتمر العام الرابع (1988)

عقد المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام في صنعاء خلال الفترة12-15 نوفمبر 1988م تحت شعار «المشاركة الشعبية على طريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية». بحضور 1000 عضو بينهم امرأتان.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر من عدة بنود أبرزها التقرير المقدم من الأمين العام، وتشكيل لجأن المؤتمر، ومشروع تعديل برنامج العمل السياسي.

وأقر المؤتمر مجموعة من الإجراءات والقرارات المتعلقة بتطوير أداء المؤتمر في المجالات التنظيمية والسياسية والفكرية وتعزيز أداء الحكومة في مجالات التنمية والدفاع والأمن والسياسية الخارجية والوحدة اليمنية.

المؤتمر العام الرابع (التكميلي 1990)

عقد المؤتمر الشعبي العام مؤتمراً تكميلياً لمؤتمره العام الرابع خلال الفترة 30 سبتمبر- 2 أكتوبر 1990م تحت شعار «المشاركة الشعبية على طريق التنمية والوحدة»، بمشاركة 286 عضوا بينهم5 نساء.

وكانت أهم القضايا المطروحة أمام المؤتمر تطوير وثائقه الأساسية وتعديل تكويناته التنظيمية لتتواكب مع رؤيته الوطنية كتنظيم وحدوي عليه أن يوسع أطره ونشاطاته لتشمل كل محافظات الجمهورية اليمنية.

وقبل هذا المؤتمر كانت قد نشأت لجان تأسيسية في المحافظات الجنوبية والشرقية وانتخبت لها قيادات تنظيمية لتصبح بمثابة فروع تنظيمية للمؤتمر الشعبي في المديريات والمحافظات شارك مندوبون عنها في المؤتمر العام التكميلي الذي أنتخب عددا منهم إلى اللجنتين العامة والدائمة..

وتم انتخاب 24 عضواً جديداً في اللجنة الدائمة بينهم امرأة واحدة، وذلك من بين 112 مرشحاً، ووفقاً للنظام الداخلي عين الأمين العام بموجب القرار رقم 30 لسنة 1990م 11 عضواً في اللجنة الدائمة.

وخلال الفترة 13-20 أكتوبر 1990م عقدت اللجنة الدائمة دورتها العاشرة لمناقشة مشروع برنامج العمل السياسي واللوائح التنظيمية وفقا لقرارات المؤتمر التكميلي، وشكلت من بين أعضائها لجنة تعنى بالنظام الداخلي وأخرى لمشروع برنامج العمل السياسي الذي أقرته في ختام أعمالها لتقديمه للمؤتمر العام الخامس، وتم تصعيد 63 عضوا بينهم امرأة واحدة إلى اللجنة الدائمة، كما أقرت توسيع عضوية اللجنة العامة لتضم 6 أعضاء جدد، وأصبح قوامها 24 عضوا لأول مرة .وفوضت اللجنة العامة التحضير لعقد المؤتمر العام الخامس.

وبدءاً من 6 نوفمبر 1990م شرع أعضاء اللجنة العامة بعقد لقاءات تنظيمية موسعة مع أعضاء قيادات فروع المؤتمر في المديريات والدوائر.

المؤتمر العام الخامس (الدورة الأولى 1995)

عقد المؤتمر العام الخامس «الدورة الأولى» خلال الفترة 25 يونيو-2 يوليو 1995م تحت شعار «المؤتمر العام الخامس انطلاقة جديدة لتطوير البناء التنظيمي وتعزيز الديمقراطية وبناء اليمن الجديد». بمشاركة 5286 عضوا بينهم 200 امرأة.

وتكونت هيئة رئاسة المؤتمر العام من رئيس المؤتمر «رئيس الجمهورية» ونائب رئيس المؤتمر «نائب رئيس الجمهورية» و المقرر «رئيس الوزراء» مساعدا المقرر «عبدالقادر باجمال وعبدالسلام العنسي».

وشكل أعضاء المؤتمر العام خمس لجان رئيسية: «لجنة النظام الداخلي، لجنة تعديل الميثاق الوطني، لجنة برنامج العمل السياسي، لجنة استقبال المرشحين لعضوية اللجنة الدائمة، لجنة الصياغة».

تم انتخاب قيادات المؤتمر وفقاً للهيكل التنظيمي التالي:

- رئيس المؤتمر.
- نائب رئيس المؤتمر.
- أمين عام المؤتمر.
- هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي.
- اللجنة الدائمة «فاز بعضوية اللجنة 501 عضو منهم 30 عضوة من بين 2084 مرشحاً».

وصادق المشاركون في هذه الدورة على القرارات التي اتخذتها اللجنة الدائمة بفصل الأعضاء الذين اخترقوا مبادئ المؤتمر الشعبي العام ووقفوا إلى جانب محاولة الانفصال عام 1994م، وكلفوا اللجنة الدائمة بتقييم أداء وممارسات أعضاء المؤتمر ومدى انسجامها مع شروط وواجبات العضوية ولوائح المؤتمر الشعبي العام.

المؤتمر العام الخامس (الدورة الثانية1997)

عقد ت الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس في صنعاء خلال الفترة 24-26 أغسطس 1997م تحت ذات الشعار «المؤتمر العام الخامس انطلاقة جديدة لتطوير البناء التنظيمي وتعزيز الديمقراطية وبناء اليمن الجديد».

وكانت أهم القضايا المطروحة أمام هذه الدورة تقرير الأمين العام، وأربعة تقارير مقدمة من اللجان الأربع التي شكلها المؤتمر «لجنة مشروع تعديل النظام الداخلي، اللجنة السياسية، اللجنة الاقتصادية، لجنة السلطة المحلية» ، وكانت أهم وثيقة توصل إليها هذا المؤتمر «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام».

المؤتمر العام السادس (الدورة الأولى).

عقد المؤتمر العام السادس «الدورة الأولى» بصنعاء خلال الفترة 4-7 يوليو 1999م. تحت شعار « معا على طريق التنمية وترسيخ الوحدة الوطنية والممارسة الديمقراطية» وقد سبقته خطة نفذتها الأمانة العامة بغرض إعادة الهيكلة التنظيمية، وذلك على خمس مراحل، ونتج عنها تسجيل أكثر من مليوني عضو وتكوين 622 فرعا تنظيميا في المديريات والدوائر بالعاصمة والمحافظات، إضافة إلى فروع تنظيمية في الجامعات الحكومية.

شارك في اعمال الدورة 3760 عضوا بينهم 580 امرأة وكانت من اهم الوثائق المطروحة امام المشاركين تعديل النظام الداخلي- البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية.

ووفقاً لهذا النظام فإن هيكلية المؤتمر أصبحت على النحو التالي:

أ- التكوينات القيادية العليا.

- المؤتمر العام:«وهو أعلى هيئة قيادية ويتكون من أعضاء اللجنة الدائمة، قيادات فروع المؤتمر بالعاصمة والمحافظات والجامعات، رؤساء وأعضاء قيادات الهيئات التنفيذية بالعاصمة والمحافظات وفروعها بالمديريات»، أعضاء المؤتمر الشعبي الذين يشغلون مناصب وكلاء الوزارات والمحافظات ورؤساء الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية، نواب رؤساء الدوائر ورؤساء الأقسام بدوائر الأمانة العامة وهيئة الرقابة ومديري مكاتب الأمناء المساعدين ورئيسي هيئة الرقابة ورؤساء تحرير صحف المؤتمر والصحف المناصرة من أعضاء المؤتمر، عمدا المعاهد المتخصصة ونوابهم من أعضاء المؤتمر، رؤساء فروع المؤتمر في الدوائر والمديريات والكليات، رؤساء وأعضاء قيادات النشاط النسوي الشبابي في العاصمة والمحافظات والكليات، رؤساء النشاط الشبابي والنسوي بالمديريات والكليات، أعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين يشغلون مناصب قيادية في المجالس المحلية والقيادات التنفيذية للاتحادات والنقابات، مندوبو الفروع وفقاً للتمثيل الذي تحدده اللجنة العامة، ويعقد المؤتمر العام كل أربع سنوات دورتين: انتخابية وعادية، أو دورة استثنائية بدعوة من رئيس المؤتمر أو بطلب من ثلثي أعضاء اللجنة الدائمة، أو ثلثي الأعضاء المشاركين في آخر مؤتمر عام».

- رئيس المؤتمر الشعبي العام.
- نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام.
- هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي.
- اللجنة الدائمة، «تتكون من 501 عضو منتخبين من المؤتمر العام، وأعضاء بحكم مراكزهم وهم رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام والأمناء العامون المساعدون ورئيس وأعضاء هيئة الرقابة وأعضاء اللجنة العامة، رئيس وأعضاء الهيئتين البرلمانية والوزارية ورئيس أعضاء المجلس الاستشاري إذا كانوا أعضاء في المؤتمر الشعبي، مستشار رئيس الجمهورية، مدير مكتب رئاسة الجمهورية، رئيس جهاز الأمن السياسي، أمين عام رئاسة الجمهورية، محافظ البنك المركزي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أمين عام مجلس النواب، رئيس المعهد الوطني للعلوم الإدارية، رؤساء الدوائر في الأمانة العامة وهيئة الرقابة التنظيمية، ومديري مكاتب رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام، مدير معهد الميثاق، رؤساء فروع المؤتمر بالعاصمة والمحافظات، والجامعات، رؤساء فروع النشاط النسوي للمؤتمر الشعبي العام بالعاصمة والمحافظات،

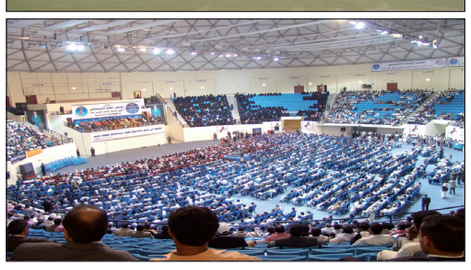

رئيس تحرير صحيفة الميثاق، رؤساء الجامعات ونوابهم، وأمنا عموم وعمدا الكليات، رؤساء المكاتب التنفيذية للاتحادات والنقابات وأعضاء المؤتمر، أعضاء لجنة الحوار الوطني من أعضاء المؤتمر.

وتعقد اللجنة اجتماعاً دورياً كل ستة أشهر أو بدعوة من رئيس المؤتمر أو الأمين العام أو بطلب من ثلث أعضائها».

- اللجنة العامة:«وهي القيادة السياسية والتنظيمية للمؤتمر الشعبي وتتكون من 31 عضواً وهم أعضاء بحكم مراكزهم وهم رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام ورئيس هيئة الرقابة والأمناء المساعدون وممثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب ورؤساء الهيئات البرلمانية والوزارية والاستشارية للمؤتمر الشعبي، بقية الأعضاء ينتخبون من اللجنة الدائمة من بين أعضائها، وتعقد اللجنة العامة اجتماع دوري كل شهر أو استثنائي بدعوة من رئيس المؤتمر أو بطلب من ثلث أعضاء اللجنة».
- الأمانة العامة: «قيادة تنفيذية للمؤتمر الشعبي تتكون من الأمين العام والأمناء المساعدين ورؤساء الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة».
- الأمين العام للمؤتمر الشعبي.
- الأمناء العامون المساعدون.
- الدوائر المتخصصة في الأمانة العامة، «وهي عشر دوائر موزعة إلى قطاعات يرأس كل قطاع عضو لجنة عامة أو دائمة، وهذه الدوائر هي: الدائرة التنظيمية، الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية، دائرة الشئون المالية والإدارية، دائرة المنظمات الجماهيرية، دائرة الفكر والثقافة والإعلام، الدائرة الاقتصادية، دائرة الإدارة والخدمات، دائرة التوجيه والإرشاد، دائرة النشاط النسوي، دائرة الشباب والطلاب».
- الهيئة البرلمانية: «تتكون من أعضاء المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب.
- الهيئة الوزارية، «تتكون من أعضاء المؤتمر الشعبي الوزراء ونوابهم ومدير مكتب رئاسة الوزراء».
- الهيئة الاستشارية: «تتكون من أعضاء المؤتمر الشعبي في المجلس الاستشاري».

ب- التكوينات القاعدية وهي:

- المركز التنظيمي: «وهو الوحدة التنظيمية الأدنى والأساسية في المؤتمر الشعبي، ويتكون من 31-51 عضواً وينتخب له قيادة مكونة من ثلاثة أعضاء يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر».
- فرع المؤتمر بالمديرية أو الدائرة الانتخابية أو الكلية، «يتكون الفرع من إجمالي المراكز التنظيمية في الدائرة أو المديرية أو الكلية ويعقد دورة انتخابه مرة كل أربع سنوات ودورة عادية كل سنتين، ويتكون مؤتمر الفرع من قيادات الفرع ومجلس الفرع وقيادات المراكز، وتتكون القيادة من 5-9 أعضاء».
- القيادات الوسطية: «وهي قيادات تنظيمية وسطية مهمتها مساعدة قيادات فروع المؤتمر بالعاصمة والمحافظات والمديريات والدوائر وتنشأ على مستوى الدائرة والمديرية والمحافظة كما تشمل قيادات النشاط النسوي في المديرية أو الدائرة أو الكلية».
- فروع المؤتمر الشعبي بالعاصمة والمحافظات والجامعات، «تتكون من إجمالي فروع المديريات والدوائر والكليات في العاصمة أو المحافظة وتعقد هذه الفروع مؤتمراتها كل أربع سنوات في دورتين أحدهما انتخابية ويجوز عقد دورة استثنائية بطلب من نصف أعضاء آخر مؤتمر فرعي أو بدعوة من قيادة الفرع، ويشارك في المؤتمر الفرعي قيادة الفرع، وأعضاء مجلس قيادة الفرع، وقيادات فروع المؤتمر الشعبي بالمديريات والدوائر والكليات، وأعضاء المؤتمر الشعبي الذين يشغلون مناصب تنفيذية عليا في المحافظة والمجلس المحلي والاتحادات والمنظمات والنقابات، وتتكون قيادة الفرع من 11-21 عضواً».
- الهيئات التنفيذية للمؤتمر الشعبي في التكوينات القاعدية، «تشكل من أعضاء المؤتمر الذين يشغلون مناصب تنفيذية في العاصمة أو المحافظة، وتكون لها قيادة من 3-5 أعضاء، وعلى نفس النحو تشكل الهيئة في المديرية أو الدائرة».
- مجالس الفروع: «تتكون مجالس فروع المؤتمر الشعبي العام على مستوى المحافظات والعاصمة والجامعات والمديريات والدوائر والكليات من رئيس وأعضاء قيادة الفرع، أعضاء اللجنة الدائمة، قيادات الهيئة التنفيذية في المحافظة والمديرية والدائرة، ورؤساء فروع الدوائر والمديريات».

المؤتمر العام السادس (الدورة الثانية2002)

عقد المؤتمر الشعبي العام الدورة الثانية للمؤتمر العام السادس في صنعاء خلال الفترة 24-26 أغسطس 2002م، صدر عن هذه الدورة «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام» في صيغته الجديدة وتضمن 143 مادة في ستة أبواب «التسمية والتعاريف ومبادئ عامة، عضوية المؤتمر، التكوينات القيادية العليا للمؤتمر، التكوينات القاعدية للمؤتمر، الشئون المالية والإدارية، أحكام عامة».

المؤتمر العام السابع (الدورة الأولى 2005)

عقد المؤتمر الشعبي العام مؤتمره العام السابع في العاصمة التجارية عدن خلال الفترة 15 -17 ديسمبر 2005 بمشاركة 5260 عضوا بينهم نحو 470 امرأة تحت شعار « معا من أجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية التنظيمية». تم في الجلسة الأولى انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر وأعضاء لجان: السكرتارية، برنامج العمل السياسي، البيان الختامي، واستمع أعضاء المؤتمر العام إلى التقارير المقدمة للمؤتمر العام. وهي تقرير اللجنة الدائمة، تقرير هيئة الرقابة التنظيمية، تقرير مؤتمرات فروع المحافظات».

وفي هذه الجلسة صوت أعضاء المؤتمر العام بالموافقة على القرارات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة العامة واللجنة الدائمة وتوصيات المؤتمر العام السادس «الدورة الثانية» المتعلقة بتنفيذ خطة إعادة الهيكلة التنظيمية، وتعديل بعض اللوائح وبعض نصوص مواد النظام الداخلي بما في ذلك التعديل القاضي بأن يكون لرئيس المؤتمر الشعبي نائبان بدلا عن نائب واحد. وتم انتخاب القيادة الجديدة للمؤتمر الشعبي العام المكونة من:

- علي عبد الله صالح - رئيس الجمهورية- رئيسا للمؤتمر الشعبي العام.
- عبد ربه منصور هادي - نائب رئيس الجمهورية - نائبا لرئيس المؤتمر الشعبي العام.
- الدكتور عبد الكريم الارياني- المستشار السياسي لرئيس الجمهورية- نائبا لرئيس المؤتمر الشعبي العام.
- عبد القادر باجمال -رئيس مجلس الوزراء- أمينا عاما للمؤتمر الشعبي العام.

وتم انتخاب أعضاء هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي برئاسة يحيى محمد الشامي

وفي الجلسة الثانية والأخيرة تم الاستماع إلى تقرير لجنة برنامج العمل السياسي.

- 18 ديسمبر 2005: انعقاد الدورة الاعتيادية الأولى للجنة الدائمة في مدينة عدن برئاسة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح وانتخبت اللجنة العامة من بينهم أربع نساء والأمناء العامين المساعدين ومن بينهم امرأة واحدة.
- 21 - 24 يونيو2006: انعقاد الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام السابع بصنعاء لتسمية مرشح المؤتمر الشعبي للانتخابات الرئاسية بمشاركة أكثر من ستة آلاف عضو.
- 25 . 26 أغسطس 2007م: انعقاد الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة في العاصمة صنعاء برئاسة فخامة الأخ رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام بالتزامن مع الاحتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين لليوبيل الفضي لتأسيس المؤتمر الشعبي العام.
- 12 نوفمبر2008م: انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة تحت شعار " نحو انتخابات نيابية حرة " متزامنة مع أول مراحل الاستحقاق الديمقراطي النيابي في 27 من أبريل 2009 م.
- 4 مايو 2009م: انعقاد الدورة الاعتيادية الثالثة للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام بالعاصمة صنعاء.
- 5 . 6 مايو 2009م: انعقاد الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السابع تحت شعار (معا من أجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية) برئاسة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وبحضور (6353) قيادي وقيادية من أعضاء المؤتمر الشعبي من مختلف محافظات الجمهورية، وأقر المؤتمرون في هذه الدورة تفويض اللجنة العامة والأمانة العامة بإجراء تعديلات على النظام الداخلي ومن أهمها : (إعادة النظر في قوام اللجنة الدائمة الرئيسية والمحلية بالموءامة بين الجغرافيا والسكان .استحداث قطاع للتعليم والشباب في الأمانة العامة .إقامة فروع للهيئة الوزارية على مستوى المحافظات).
- 19 أكتوبر 2011م: عقدت بصنعاء الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (دورة الشهيد عبدالعزيز عبدالغني) تم خلالها الوقوف أمام المستجدات على الساحة الوطنية وتداعيات الأزمة السياسية على المستوى الاقتصادي والأمني والاجتماعي.
- 7 ديسمبر 2011م: عقدت بصنعاء الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة الرئيسية بصنعاء - للوقوف أمام المستجدات على الساحة الوطنية وتداعيات الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية .واستحقاقات التسوية السياسية بعد التوقيع على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمنة لها.
- 2012/9/3م: أقام المؤتمر الشعبي العام احتفائيه كبرى بالذكرى الـ30 لتأسيسه بقاعة 22 مايو للمؤتمرات بالعاصمة صنعاء وتم تكريم أعضاء اللجنة الدائمة التأسيسية الأولى، ولجنة الحوار.
- 8 نوفمبر 2014م أقرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام انتخاب الأستاذ عارف عوض الزوكا أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام.
- 8 نوفمبر 2014م عقدت اللجنة الدائمة دورتها الاستثنائية برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام تم فيها انتخاب الشيخ صادق أمين أبو راص نائباً لرئيس المؤتمر والدكتور أبوبكر القربي والشيخ ياسر العواضي والأستاذة فائق السيد أمناء عامين مساعدين.